هيئة الأمم المتحدة للمرأة
رسالة المديرة التنفيذية

بمناسبة
اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

25 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

نتذكر كل عام في مناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة كيف أن المرأة والفتاة تتعرضان للعنف كل يوم في حياتهما.

تتعرض المرأة للضرب في المنزل والمضايقات في الشارع والتسلط على الإنترنت. وعالمياً، تتعرض امرأة من أصل ثلاثة نساء للعنف البدني أو الجنسي في مرحلة ما من حياتها.

وفي أغلب الأحيان، يكون مرتكب العنف ضد المرأة أحد المقربين لها. فمن بين جميع النساء اللواتي قتلن في عام 2012، تبيّن أن حوالي نصفهنقد قتل على يد شريك أو فرد من الأسرة. لذا، فإن القول بأن أكبر تهديد لحياة المرأة بالإجمال هو الرجل ليس مبالغة بل هذا هو الواقع، وغالباً ما يكون الرجل الذي تحبه.

غير أننا نعرف كيف يمكن القضاء على العنف ضد المرأة. ففي عام 1995 أي منذ ما يقارب 20 عاماً، اجتمعت 189 حكومة في بيجين وتبنّت منهاج عمل وحددت استراتيجيات رئيسية لإنهاء العنف ضد المرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

يتضمن منهاج العمل هذا استراتيجيات وقائية تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.

كما يتضمن خدمات أفضل للمرأة الناجية من العنف كالخطوط الساخنة أو الاتصال المباشر، والمآوي، والمشورة القانونية، والاحتكام إلى القضاء، والإرشاد، وحماية الشرطة لها والخدمات الصحية.

ويتضمن منهاج العمل أيضاً المزيد من معدلات دقيقة للحالات المبلّغ عنها وتجميع أفضل للبيانات وتحليل معزز للمخاطر وعوامل انتشارها.

إضافة إلى ذلك، يشتمل منهاج العمل هذا على دعم أكبر للمنظمات النسائية التي غالباً ما تكون في الخط الأمامي للاستجابة.

كما يشتمل هذا المنهاج على تصدّي المزيد من الرجال والصبيان للعنف والتبليغ عنه ووضع حد له. لذا، يجب على القادة الذكور بما فيهم الزعماء التقليديين والدينيين أن يقدّموا الإرشاد.

لقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحملة العالمية "هو من أجلها" (HeForShe) من أجل إشراك الرجال والصبيان كمناصرين وعناصر تغيير لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. نحن نحتاج لرجال يؤمنون بالمساواة بين الجنسين للعمل الآن.

وثمة استعراض عالمي جار بشأن التقدم المحرز والفجوات القائمة في عملية تنفيذ منهاج عمل بيجين. تظهر البيانات الأولية أن العديد من البلدان استحدثت قوانين من أجل حظر العنف ضد المرأة وتجريمه ومنعه. لكن تطبيق هذه القوانين وإنفاذها غير واف إذ أن نسبة التبليغ عن العنف تبقى منخفضة ونسبة إفلات مرتكبي العنف من العقاب تبقى عالية، ولا يتم استهداف موارد كافية في استراتيجيات تقديم خدمات ذات جودة والوقاية الفعالة.

في العام المقبل وبعد نقطة نهاية الأهداف الإنمائية للألفية، سيتبنّي المجتمع الدولي خريطة طريق جديدة للتنمية ويجب أن تحظى مسألة الحد من العنف ضد المرأة والفتاة بمكان مركزي في هذا الإطار الجديد.

فالوعود المقدّمة منذ 20 عاماً لا تزال صالحة اليوم. ومعاً، يجب أن نجعل من عام 2015 عام بداية نهاية عدم المساواة بين الجنسين. الآن هو الوقت الملائم للعمل.